

التشريع والقضاء

في العهد الفرعوني

للأستاذ عطية مصطفى مشرفة

— ٤ —

أما الزواج عندهم فكان نوعين : زواج مدني تكتب فيه الزوجة بالشراء ، وكان شبيهه في روما الزواج المعروف باسم *Complio* الذي كان خاصاً بالعامه ؛ وزواج ديني يعقد على يد أحد الكهنة ، وكان يقابله عند الرومان زواج *Onfarreatio* الذي كان قاصراً على الاشراف . وكان التبع أن يحصل الزواج المدني قبل الزواج الديني الذي يقوم بعقده أحد رجال الدين ؛ فكان الزواج بذلك يتم أولاً على حسب الأصول القانونية المدنية بطريق الشراء ثم يحصل الزواج الديني بعد ذلك

وكان ينص في عقد الزواج على العلاقة المالية بين الزوجين ؛ وكان هذا الاتفاق المكتوب في صلب عقد الزواج لا يخرج عن طريق من ثلاث : أولها أن يفصل مال الزوجة عن مال الزوج ، وفي هذه الحالة يكون للزوجة أن تتصرف في مالها دون إجازة زوجها . ثانيها أن يخصص بعض أو كل أموال الزوجة لمساعدة الزوج للقيام بالاتفاق على الأسرة ، وفي هذه الحالة يجب على الزوج ردها بعينها إذا كانت عقاراً أو ردها بقيمتها المبينة في صلب عقد الزواج إذا كانت منقولة . وثالثها أن يشترك الزوجان في بعض الأموال أو كلها . وسمح القانون للزوجة بأن تشترط في عقد الزواج أيضاً أن يدفع لها الزوج مبلغاً معيناً ككرامة ونفقة لها إذا طلقها الزوج فأعطى لها حق الرهن العام على جميع أموال زوجها ضماناً لما يكون لها من الحقوق عليه . فلما جاء بوخوريس في القرن الثامن قبل الميلاد وضع القوانين التي تعتبر بحق أصل التشريع الحديث وأعطاه صبغة مدنية بعد أن كانت ذات صبغة دينية . ولقد تأثر بوخوريس عند وضعه شرائحه بقوانين حلفائه الآشوريين والكلدانيين فأخذ عن الكلدانيين مبدأ التعاقد بالكتابة ، فبعد أن كان العقد يتم عند قدماء المصريين قبل بوخوريس بقسم وبحضور

ضجة في الطريق ولغطاً ، نخرجت فإذا الناس مجتمعون ، وعلى وجوههم أمارات الدعر الشديد ، وهم يصفون في خوف شديد ورعب بين ، إلى صوت عجيب آت من بعيد ، فأصنيت فإذا صوت عميق مستمر لا ينقطع ، فجزعنا ولم ندر ما هو ؟ فقاتل إنها ريح ، ولكنه ليس بصوت ريح ، وقاتل هو من أصوات الجن ، وقاتل إنه رعد ، وما هو كذلك ، فوقفنا وتهاياناً للنضال ، وحملنا السلاح ، وكان الصوت مستمراً ولكنه جعل يقوى ... ويقرب حتى تبينا فيه هدير الماء ... إنه السيل ! السيل ! وطارت هذه الكلمة على الأفواه ، فأسرع قوم إلى بيوت القرية العالية ، يحسبونه سيلاً كالذي عرفوا من السيل ، لا يبلغ هذه البيوت ؛ وخاف قوم فأسرعوا إلى الجبل ، وقد أحجمهم الخوف فلم يأخذوا معهم غطاء ولا وطاء ، وكنت ممن أمّ الجبل — وليلى ؟ وليلى ويسار ؟

— لقد بقوا في البلد ... اسمع يا بني ، إنها لم تكن إلا ربيع ساعة حتى بدا الهول ، نمود بالله ... لقد أقبل سيل علوه أكثر من أربعين متراً ، يتكسر ويقذف بالصخور والحجارة والأشجار فغمر أعلى بيت في المدينة ، واختلط هديره المائي بصراخ النساء وصياح الأطفال وأصوات الشباب ... — وليلى ويسار ؟

وانحنى سعد على قدمي الشيخ يقبلهما بجنون ويصرخ : — وليلى ويسار ؟ أرجوك ياعم خبرني عن ليلى ويسار ؟ قال الشيخ :

— لا حول ولا قوة إلا بالله ... لقد أصبح الصباح وليس في المدينة ججر على حجر ، ولم يبق ممن كان فيها أحد . لقد وجدت الجثث طافية على وجه البرك وغارقة في الوجل ومطمورة بالأتقاض ، وجثث حملها معه السيل إلى بحيرة العتية ، ولم ينج إلا من كان على الجبل ، بقى بلا مأوى ولا مال ...

— وليلى ويسار ؟ وليلى ويسار ؟

ووثب سعد هائماً على وجهه يصرخ وينادي :

لقد جنّ « سعد الخطار » حزناً على ليلى ويسار !

على الطنطاري

« بيروت »

شهود أصبح لا يجوز إثبات حق مدعى به إذا أنكره المدين إلا إذا ثبت بدليل كتابي ، وبذلك أصبح زوال الدين مرهوناً بإعطاء سنده . ثم أوجب تسجيل العقود عند كاتب التسجيل في سجلات مخصوصة نظير رسم معين فأصبح من السهل على أى شخص إثبات صحة سنده .

أخذ بوخوريس أيضاً عن الكلدانيين المشتغلين بالتجارة نظام الفوائد فحدها وحرم أن تزيد الفائدة السنوية على ثلث رأس المال ، كما حرم أيضاً زيادة الفائدة على ضعف أصل الدين مهما طالت المدة . وحرم بوخوريس الربح المركب ، وحرم إكراه المدين الجفائي ، وأبطل استرقاق المدين عند عدم الوفاء ، وجعل التنفيذ قاصراً على أموال المدين دون شخصه .

أما في الأموال فقد اعترف بوخوريس بالملكية العقارية للأفراد بعد أن كان لهم فقط حق الاستغلال دون حق الرقبة ؛ وبذلك أباح بتشريع هذا حق التصرف في الأراضي بمقود عرفية ، وبذلك أصبحت تلك الأراضي ضامنة لتعهدات الأشخاص عند عدم وفاء الدين بعد أن كان ضمان الدائن قبل ذلك جثة والد المدين ؛ وكان إذا لم يتم الدين بوفاء دينه قبل موته يحرم من ميزة الدفن وحفلاته .

أما في الإيجار فقد رتب بوخوريس على عقده أن تصبغ جميع أموال المستأجر مرهونة رهناً عاماً لوفاء الأجر المتفق عليه . والنبي بوخوريس الزواج الديني الذي كان يتم على يد الكاهن وأصبح الزواج مدنياً ، واكتفى بالرضا فيه ليتم كباقي العقود . وكان للذكر مثل حظ الأنثى في الميراث . وكان لا يجوز للرجل أن يتزوج بأكثر من زوجة . وجعل بوخوريس حق الرهن العام الذي للزوجة على أموال زوجها يتم بقوة القانون دون حاجة للنص عليه في صلب عقد الزواج كما كان متبعاً قبل ذلك .

من ذلك نعلم أن اصطلاحات بوخوريس التشريعية شملت الأموال والأحوال الشخصية والالتزامات ، وبذلك أوجد للمصريين قانوناً عادلاً للتجارة والمعاملة . ويؤسفنا أن نقول : إن هذه الاصطلاحات التشريعية التي قام بها هذا الملك لم تبق طويلاً لأنه قد قد عمره بعد نحو سبع سنوات فاستولى الأمويون على مصر وأسوانها الأسرة الخامسة بعد العشرين . وكان أول عمل

لهم أن أبطلوا العمل بشرائع بوخوريس وأنقروا الملكية الفردية العقارية ومنحوها للإله آمن ؛ وبذا اقتضرت ملكية الأفراد على حق الاستغلال دون الرقبة ، وسمح لهم بأن يتصرفوا داخل دائرة أسرهم فقط وبعد موافقة كهنة آمن لهذا التصرف في مقايضة أرض بأرض . ولما ظهر الملك أمازيس أو أحسن الثاني — وهو من ملوك الأسرة السادسة بعد العشرين — حتم على كل مصري أن يثبت في آخر كل سنة اسمه ولقبه وصناعته وسبل تربيته في سجل وضع خصيصاً لهذا الأمر في محكمة الجهة القاطن بها ؛ وهذا النظام المبني على تقسيم العمل وارتباط المصري بكان نشأته كان سبباً في تماسك أفراد الأمة ورفقها اجتماعياً واقتصادياً وصناعياً ، وكان عاملاً قوياً في توزيع الفلاحين على الأراضي الزراعية .

نأثرت شريعة أمازيس بالشريعة الإسرائيلية بعض الشيء فأخذت جزءاً كبيراً من مبادئها عن اليهود اللالين الذين كانوا مقيمين بمصر إذ ذاك .

أرجع أمازيس العمل بقانون بوخوريس فأباح لأصحاب الأراضي حق التصرف التام في أراضيهم بأن أعطاهم حق ملكيتها التامة ثم أرجع مبدأ ثبوت العقود بالكتابة واحتفظ بمبدأ الفوائد القانونية التي قررها تشريع بوخوريس ، وجعل الالتزام بمقد مزمن لطرف واحد ، وأدخل طريقة الاشهاد في الميزان في سائر العقود الناقلة للملكية وفيها البيع ، فكانت تطبق على المنقولات الجمادة ، المراد نقل ملكيتها ، وعلى المنقولات الحية كالحیوانات والمبيد كما طبقت على العقارات لصيغة شكلية كما كانت تطبق أيضاً في التبنی ، وكان يجب لإتمام العقد من وجود ميزان وقطعة من النحاس والعين المراد نقل ملكيتها ، فيحضر طرفا العقد والشهود ، وهنا يسك المشتري بالعين المراد نقل ملكيتها مقررأ أنه اشتراها بالثمن المقدّر بالميزان ، ثم بضرب الميزان بقطعة النحاس مشيراً بذلك إلى وزن الثمن . لذلك كان الميزان يستخدم لترضين : أولهما وزن العين ، وبأنهما وزن الثمن ؛ وكان يحرم بهذه الاجراءات عقد كتابي .

وكان يطبق في الزواج اجراءات الاشهاد بالميزان ؛ وكان

حكمة أن العقاب قاصر على المجرم لا يتمتع إلى غيره
وكانوا يبيحون إقامة الحدود على الأموات كما تقام على الأحياء
فيتمنون من أتى جرماً ومات قبل تنفيذ الحكم عليه من الدفن
مع الاحترام

وكانوا يحكمون بالجلد على كل من سب غيره أو وشى به . وكان
جزاء الآباء والأمهات الذين يقتلون أولادهم ذكوراً كانوا أم إناثاً
معاقة الجثة والبقاء بجانبها ثلاثة أيام ليلاليتها تحت رقابة الحراس
العموميين

وكانوا يحكمون بسل لسان من يهدى عدواً مهاجماً إلى السبل
أو يطلعه على أسرار وطنه ومواضع الضعف فيه . وكانوا يقطعون
يد من يطفف اليزان والكيل ، أو من يزيف النقود ، أو يقلد
خاتم الأهالي والسلطان ، أو يزور في العقود العرفية أو الأوراق
الرسمية . وكانوا يقصرون العقوبة على العضو الذي قام بعمل الجريمة
وكان يشهر على رؤوس الأشهاد بكل ولد لم يقم بالإفناق
على أبويه العاجزين عن الكسب ، وليس للولد على الوالدين مثل
ذلك . ويحكم بالتشهير أيضاً على كل جندي فر يوم الزحف أمام
العدو ، وعلى كل من لا ينفذ أوامر رؤسائه . وكان لمن حكم
بتجريدته من شرفه وفضيخته أن يسترد شرفه واعتباره ، وبذلك
تنمحي العقوبة نهائياً إذا قام بأعمال مجيدة بعد ذلك لوطنه في
ميدان القتال

وكانت عقوبة كل من به عاهة تمنعه من إتخاذ شخص قتله
آخرون أمامه ولم يبلغ الجهات المختصة عن الجريمة ومرتكبها
منع الطعام عنه ثلاثة أيام وجلده . وكان يحكم بهاتين العقوبتين معاً
أيضاً على كل من كاف بالإرشاد عن قطاع الطرق وتسليمهم
للمحاكمة ولم يفعل ذلك . وكان يحكم على المدعي بالباطل على غيره
بنفس الحكم الذي يحكم به على المتهم لو صحت الجريمة . وكان يحكم على
كل من حلف من التهمين أو الشهود بالإله آمن وبالله أن يقول
الصدق ولم يقله بجحد الأنف وسلم الأذنين وبالنفي في أنبوييا أو
إلى ما وراء حدود المملكة

وكان لا من أن يحكم بفقدان الشرف وما يترتب عليه الحرمان
من الوظائف العامة

عطيه مصطفى مشرفة

تم البعث

الزواج يتم بطريق الشراء ، إلا أن الزواج الديني لم يبلغ بتولى
أمازيس ، إذ ركن إليه نفر من المصريين التبعدين . وبذلك بقي
الزواج الديني أيضاً بجانب الزواج المدني في حكم أمازيس ردحا
من الزمن

ولقد فقدت الزوجة المركز الممتاز الذي كان لها في القانون
القديم وقانون بوخوريس إذ أصبحت في قانون أمازيس هي
وأموالها ملكاً للزوج تحت تأثير الشريعة اليهودية . من هذا نرى
أن أمازيس قد هذب القوانين المصرية وأفرغها بعد أن تقع
قوانين بوخوريس في مجموعة سميت بمجموعة قوانين أمازيس
سنة ٥٥٤ ق . م

وفي عهد الأسرة الثامنة بعد العشرين تولى الملك أمرنوت
أو أمرنوس أو نفيريت واستمر فيه حتى سنة ٣٩٩ ق . م فأمر
بتشكيل لجنة لتعديل مجموعة شرائع بوخوريس وتنقيحها فأدخلت
اللجنة عليها التعديلات الآتية : وهي أن جعلت سريان الفوائد
تبتدىء من يوم حلول ميعاد الدفع ، واعترفت بمقدار الرهن
(الفاروق) الذي فيه يطمى الدين عقاره للدائن يستثله وينتفع
به لنفسه حين تمام وفاة الدين . وقد استمر العمل بهذه المجموعة
المعدلة بمصر أثناء المدة الباقية من العهد الفرعوني . أما قوانين
قدماء المصريين الجنائية فقد صاغوها في مواد كفلت لهم استتاب
الأمن واطمئنان الشعب وقطع دابر البطالة ومنع الفسح والتدليس
إلى غير ذلك ؛ وذلك بالضرب على أيدي المفسدين ومعاقبة المجرمين
بالعقاب الرادع الزاجر ، فكانوا يحكمون بالاعدام بقطع الرأس أو
بالشنق على كل من يخلف بمينا كاذبة أمام الحاكم ، وعلى كل من
يقتل نفساً عمداً بغير حق مع سبق الإصرار سواء أكان المجنى
عليه حراً أم عبداً ، وعلى كل من رأى إنساناً يشرف على الهلاك
وكان في مقدوره أن ينجيه ولم يفعل ، وعلى كل من قدر على
تخليص المقتول من القاتل أو القنلة بدون حق ولم يخلصه ، وعلى
كل من ظهر أنه يمشي بطريق غير شرعي

وكان يحكم بالعداب ثم بالحرق حياً على كل من يقتل أحد
أبويه عمداً ، فتقطع أصابعه أولاً ثم يحرق . وكان الحكم لا ينفذ على
الحبل حتى تضع حملها لثلاث يعاقب الطفل البريء ، وبذلك سنوا لنا